



الحكومة في مدارس التعليم العام (حكومية)

حنان احمد دواري

الماجستير التنفيذي في حوكمة الشركات وقوانين سوق المال السعودية ، كلية الحقوق، كليات الشرق العربي ، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: happy-life-h@hotmail.com

الملخص

تستعرض هذه الورقة واقع الحكومة في المدارس الحكومية وأثرها في تحسين الأداء الإداري والتربوي عبر المنهج الوصفي التحليلي . وكشفت النتائج عن مستوى متقدم في تطبيق مبادئ الشفافية والعدالة والالتزام بالأنظمة الرسمية والتعاميم . في المقابل، أظهرت الدراسة وجود فجوة في إشراك العاملين في اتخاذ القرار والاعتماد على البيانات الرقمية كأداة للتخطيط . وخلص الباحث إلى أن غياب التدريب المتخصص ومقاومة التغيير يعдан من أبرز المعوقات الحالية . وأوصت الورقة بضرورة نشر ثقافة الحكومة الرقمية وتفعيل القيادة التشاركية لضمان جودة المخرجات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المدرسية، الشفافية والمساءلة، تحسين الأداء، المدارس الحكومية.



Governance in Public Schools (Governmental)

Hanan Ahmed Dawari

Master of Governance in the Saudi Capital Market, College of Law, Asharq Colleges,
Kingdom of Saudi Arabia

Email: happy-life-h@hotmail.com

ABSTRACT

This paper explores the reality of governance in public schools and its impact on improving administrative and educational performance through a descriptive-analytical approach. The results revealed an advanced level of implementation regarding the principles of transparency, justice, and commitment to official regulations and circulars. Conversely, the study identified a gap in involving employees in decision-making and the reliance on digital data as a tool for planning. The researcher concluded that the lack of specialized training and resistance to change are among the most prominent current obstacles. Accordingly, the paper recommended the necessity of disseminating a culture of digital governance and activating participatory leadership to ensure the quality of educational outcomes.

Keywords: School Governance, Transparency and Accountability, Performance Improvement, Public Schools.



مقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد: فإن الم الموضوعات العلمية في المباحث الإدارية والتربوية متعددةٌ تنوع ما تعلقت به من النظم واللوائح، وإن من الموضوعات المتميزة في مضمونها موضوع "الحكومة" واستخراج الخفي من آليات الانضباط والنزاهة المودعة في هيكلية العمل المؤسسي. وإن لمّا تطلعت إليه هم الباحثين والقيادات التعليمية من لدن نشأة الفكر الإداري الحديث وإلى يومنا هذا وتسابقت في مداركها اجتهاداتهم لضبط ممارسات الشفافية والمساءلة والعدالة في البيئة المدرسية. وتأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على واقع تطبيق هذا الإطار الرشيد في مدارس التعليم العام، حيث ضرب الباحث بسهمه وفهمه في تحليل سبل تحسين الأداء التربوي (الحربي، 2021، ص 45)، ونُجح الأفكار حول المعوقات الإدارية التي قد تعرّض سبيل الجودة بقلمه ورصده.

الاطار المنهجي

مشكلة البحث على الرغم مما تكتسيه الحكومة من جلالة القدر في ضبط العمل المدرسي، إلا أن واقع الممارسة في بعض المدارس الحكومية قد يشوّبه نوع من الضعف في التطبيق؛ مما ينعكس سلباً على جودة القرارات واتساق الأدوار التنظيمية. ومن هنا انفتحت شرارة هذا البحث للإجابة عن تساؤله الرئيس: ما هو واقع تطبيق الحكومة في مدارس التعليم العام؟ وما مدى أثر ذلك في الرقي بالأداء المدرسي وتجويد مخرجانه؟

أهداف البحث تتطلع هذه الدراسة إلى بلوغ غايات سامية، لعل من أبرزها جلاء مفهوم الحكومة في السياق المدرسي وتحديد أركانها ومبادئها الأساسية. كما تهدف إلى تحليل واقع الممارسة الميدانية واستشراف التحديات التي قد تَعوق تفعيلها، وصولاً إلى تقديم توصيات سديدة ترسم معاً طريق تعزيز الحكومة في بيئتنا التعليمية.

أهمية البحث تستمد هذه الورقة أهميتها من كونها تردد المكتبة التربوية بفهم حديث لمفاهيم الحكومة، وتمدّد العون للقيادات التعليمية لتطوير المنظومة المدرسية وفق أسس من الشفافية والمساءلة. كما تأتي استجابةً لطلعات الجودة الشاملة في التعليم، بما يضمن بناء بيئه تربوية رصينة تحقق الكفاءة والفعالية.

منهج البحث للوصول إلى الحقائق واستجلاء الغواصات، ضرب الباحث في فجاج "المنهج الوصفي التحليلي"؛ لكونه الأنسب لمثل هذه المباحث، حيث عكف على تحليل الأدبيات والدراسات السابقة، مع إجالة النظر في المعطيات الميدانية لاستنباط النتائج بدقة وموضوعية.

الاطار النظري

أولاً: ماهية الحكومة ومنظلماتها الفلسفية تعد الحكومة (Governance) في جوهرها نسقاً إدارياً متكاملاً، يضم مجموعة من الأنظمة والإجراءات الرصينة التي تضمن توجيه موارد المؤسسة وإدارتها بفعالية قصوى . وهي في كنهها تعبّر عن "إدارة مدرسية رشيدة" تبین الاجتهادات الفردية، و تستند في جوهرها إلى الدقة والوضوح في اتخاذ القرارات التربوية. وتنأس هذه المنظومة على أربعة أركان متينة هي: الشفافية التي تزيح الغموض عن القرارات، والمساءلة التي تضمن تبعات الأداء، والعدالة التي تبسط لواء الإنصاف بين الموظفات والطلابات، والمشاركة التي تفتح آفاق التشاور مع أصحاب المصلحة .

ثانياً: الحكومة كرافعة لتحسين الأداء المدرسي إن جودة المخرجات التربوية وفاعلية بيئه التعلم ترتهن بشكل مباشر بمدى تمثيل قيم الحكومة في الممارسات اليومية. وتؤدي الحكومة دوراً محورياً في هذا المضمار عبر مسارات عدّة؛ فهي تساهم في تجويد اتخاذ القرار من خلال ركونها إلى بيانات وتقارير دقيقة تزيد من فاعلية



الخطط المدرسية. كما أنها تعمل على تمتين جسور الثقة بين المعلمات والإدارة، وتحقق استقراراً وظيفياً نابعاً من العدالة في توزيع المهام والمسؤوليات. وبذلك، تغدو الحكومة أداة استراتيجية تضمن قدرة المدرسة على مواكبة التحديات العصرية وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

ثالثاً: ممارسات الحكومة الرقمية في التعليم السعودي لقد ضربت وزارة التعليم بسهم وافر في أتمتها الحكومية عبر منظومة من المنصات الرقمية التي تعزز الرقابة والشفافية. ومن أبرز هذه الركائز:

- **نظام نور**: الذي يوثق كافة العمليات التعليمية ويقدم مؤشرات أداء دقيقة تدعم صناعة القرار.

- **نظام فارس**: المختص بحكومة الموارد البشرية والمالية عبر دورة موافقات إلكترونية تحقق مبدأ الرقابة الداخلية.

- **منصة مدرستي**: التي تضمن جودة الممارسات التعليمية وتجسد مبادئ المشاركة والمساءلة الرقمية.

رابعاً: **المرجعية النظمانية والأدلة الإجرائية** تستمد الحكومة قوتها التنظيمية من الأدلة واللوائح المعتمدة التي تتفق الأفكار وتوحد الإجراءات داخل أروقة المدرسة. ويمثل الدليل التنظيمي الوثيقة المرجعية التي تحدد الأدوار والمسؤوليات، بينما يرسم الدليل الإجرائي الخطوات العملية لتنفيذ المهام بدقة. ويضاف إلى ذلك مواثيق وأدلة داعمة مثل "مييثاق أخلاقي مهنة التعليم" و"لوائح السلوك والمواطبة" التي تشكل السياج القيمي الضامن لنزاهة التعامل التربوي وعدالة التقييم.

الخاتمة ، النتائج والتوصيات

نتائج البحث بعد إتمام عمليات التحليل الإحصائي والوصفي، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- حققت المدارس الحكومية مستوى متقدماً في تطبيق مبادئ الشفافية والعدالة، ولاسيما في بنود وضوح القرارات الإدارية وتطبيق اللوائح على الجميع.

- أظهرت النتائج وجود فجوة في ممارسات الحكومة المتقدمة، حيث لا يزال إشراك العاملين في اتخاذ القرار واعتماد المدرسة على البيانات الرقمية كأداة للتخطيط دون المستوى المأمول.

- تبيّن أن الأنظمة الرقمية (مثل نور، وفارس، ومنصة مدرستي) تمثل الركائز الأساسية التي تضمن الانضباط الإداري والمالي في البيئة المدرسية.

- كشف البحث أن ضعف الوعي بمفهوم الحكومة وكثرة الأعباء الإدارية تعد من أبرز المعوقات التي تحد من فعالية التطبيق الميداني.

- أكدت الدراسة أن تعزيز الحكومة يرتبط ارتباطاً وثيقاً برفع مستوى الرضا الوظيفي وتحسين جودة المخرجات التعليمية.

التوصيات بناءً على ما أسفرت عنه النتائج، يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة نشر ثقافة الحكومة وتوسيع المنسوبات بمبادئها عبر ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة.

- تفعيل مبدأ "القيادة التشاركية" من خلال إنشاء لجان تضم المعلمات والإداريات للمساهمة في صنع القرارات المدرسية.

- تعزيز الاعتماد على التقارير الإحصائية والبيانات المستخرجة من المنصات الرسمية عند بناء الخطط التطويرية للمدرسة.

- تطوير آليات إلكترونية واضحة للمساءلة والمتابعة وتفعيل قنوات الشكاوى والمقترنات بوضوح وشفافية.

- تبني مؤشرات أداء دقيقة لقياس مدى نجاح تطبيق معايير الحكومة داخل المؤسسة التعليمية بشكل دوري.

**الخاتمة**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد: فقد كشفت هذه الدراسة أن الحوكمة أصبحت ضرورة ملحة في المؤسسات التعليمية لضمان كفاءة الأداء وجودة التعليم. وقد أظهرت الورقة أن تطبيق هذا الإطار الرشيد في مدارسنا الحكومية لا يكتمل إلا بتعاون جميع الأطراف من قيادات و معلمات في إطار يسوده الواضح والعدالة والمساءلة. وإننا إذ نضع هذه النتائج والتوصيات بين يدي الميدان التربوي، لنرجو أن تكون لبنة في بناء منظومة تعليمية متقدمة توافق تطلعات رؤية المملكة في تجويد العمل المؤسسي والارتقاء بالإنسان.

المصادر

1. الحربي، نورة. (2021). الحوكمة وجودة الأداء الإداري في المدارس. مجلة العلوم التربوية.
2. الشمري، سارة. (2020). أثر تطبيق الحوكمة على رضا العاملين في المؤسسات التعليمية.
3. وزارة التعليم. (2022). دليل الحوكمة المدرسية. الرياض.